

تشجيع أبحاث شبابية

مسار تطور المجتمع المدني بالمغرب

حياة فخور

باحثة في القانون العام

17 غشت 2022



ملخص:

إن التعرف على مسار نشأة المجتمع المدني و تطوره التاريخي في الفكر الغربي ليس هدفا في حد ذاته بقدر ما يمثل مقدمة ضرورية لتفهم أسباب شيوع المفهوم في الخطاب السياسي و الثقافي العربي والمغربي خاصة والدلالات الجديدة التي يكتسبها. إذ تكمن الغاية الأولى من ذلك في توفير أرضية لاستيعاب سياق نشأة المجتمع المدني بالمغرب و جعله كمتغير من متغيرات التغيير السياسي والإصلاح بعدما تراجع الأحزاب السياسية عن إحداث مهام التغيير الديمقراطي، حيث احتل موقعا متقدما في المجال العام من خلال انخراطه في رسم السياسات و تنفيذها بعد المكاسب التي حققها من خلال دستور 2011.

إن الظروف التي أنجبت المجتمع المدني في المغرب ليست تلك التي أنجبتة في أوروبا نظرا لاختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المميزة لكل بيئة، ومن خلال قراءة بعض الأدبيات السياسية التي تناولت موضوع المجتمع المدني في المغرب خاصة والمجتمعات التي تعاني مشكل غياب الديمقراطية وكبت للحريات العامة، تطرح مسألة وجود المجتمع المدني من عدمه الذي أصبح متجاوز حيث أصبح تركيز الحديث و النقاش على مدى فعاليته و دينامية مكوناته و عمق الأطروحات التي يعالجها وافاقه المستقبلية، خاصة بعد أن قطع أشواطا في مجال العمل المدني و أصبح يحتل مكانة حاسمة في الخطابات الرسمية للدول. عموما يمكن التأكيد على أن المجتمع المدني كان دوما أحد المكونات الرئيسية الفاعلة داخل المجتمع المغربي فأشكاله و أساليبه عرفت تغيرات متكررة ومستمرة، حيث كانت تتأقلم مع العوامل الداخلية و الخارجية، و كانت درجة تأثيره تتفاوت بحسب وثيرة العلاقة مع الفاعل السياسي، التي تظل تحكمها المزاجية و التآرجح بين الإشراف و الإقصاء.

الكلمات المفتاحية:

المجتمع المدني- النشأة- التطور التاريخي- نظرية العقد الاجتماعي-الديموقراطية.

Summary:

Knowing The path of civil society genesis in Morocco and its historical development in Western thought is not a goal in itself as much as it represents a necessary introduction to understanding the reasons for the prevalence of the concept in the Arab political and cultural discourse in general and in Moroccan discourse in particular, together with the new connotations that it acquires. The major goal is to provide a platform to accommodate the context of the emergence of civil society in Morocco and make it one of the variables of political change and reform. In this regard, the political parties retreated from the tasks of democratic change which occupied an advanced position in the public sphere through its involvement in policy formulation and implementation based on the gains achieved through the 2011 constitution.



The conditions that gave birth to civil society in Morocco are not similar to those in Europe due to the different economic, social and political conditions pertaining to each environment. In light of the political literature dealing with the issue of civil society in Morocco in particular, and societies that suffer from the problem of the absence of democracy and the suppression of public liberties in general, the issue of the existence of civil society, which has become outdated, is raised as the current discussion focuses on its effectiveness, the dynamism of its components, the depth of the theses it addresses and its future prospects, especially after it has made strides in the field of civil work and has taken a decisive position in the official discourses of countries. In general, the present article emphasizes that civil society has always been one of the main active components within Moroccan society. Its forms and methods have undergone frequent and continuous changes as they adapt to internal and external factors. Additionally, the degree of its impact varies according to the intensity of the relationship with the political actor, which is governed by moods and the swing between involvement and exclusion.

Keywords: Civil society- origin, historical development- social contract theory- democracy



إن المجتمع المدني مفهوم غربي جاء نتيجة نضال المجتمعات الغربية ضد السلطة، ويعد أساسه الإيديولوجي في ثلاثة أنظمة من القيم و المعتقدات: الليبرالية و الرأسمالية و العلمانية. تطور معرفيا وفكريا و وظيفيا في ظل هذه الأنظمة، و قد تجسد هذا التطور عبر المسارات التاريخية المختلفة التي قطعها المجتمعات الغربية في وضع تصور ونموذج للحكم السلطوي الأقل ضررا و الأكثر نجاعة في تنظيم مجال العيش المشترك، حيث تتعايش فيه الطبقات المختلفة و المصالح المتنوعة. ليرز المجتمع المدني كأهم عنصر استطاع أن ينافس الدولة ليس من داخل المؤسسات و الآليات السلطوية، و لكن من زاوية التأثير و الضغط و ملء الفضاءات و المجالات المفتوحة و الفراغة لتلبية الحاجيات الشعبية¹.

لم تكن المجتمعات العربية بمنأى عن هذا المخاض الذي كان يعيشه الغرب، فقد عرف أشكالا من التنظيمات مماثلة للمجتمع المدني بصيغته الغربية، صحيح أنها لم تمر بنفس السيرورة التطورية للعلاقة بين الحاكم و المحكومين، إلا أنها كانت تعرف تعايشا داخل قوالب و آليات يمكن وصفها بالتقليدية كالمجتمعات الأهلية. استطاعت إلى حد ما أن تلبى احتياجات هذه المجتمعات في كافة المجالات.

لا يخرج المغرب، عن هذا السياق العربي، فقد عرف أنماطا مختلفة من التنظيم الاجتماعي التقليدي، الذي ساهم في التعبير عن الاحتياجات العامة و تدبير العيش المشترك. إن الظروف التي أنجبت المجتمع المدني في المغرب ليست تلك التي أنجبت في أوروبا نظرا لاختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتاريخية المميزة لكل بيئة، ومن خلال قراءة بعض الأدبيات السياسية التي تناولت موضوع المجتمع المدني في المغرب خاصة والمجتمعات التي تعاني من مشكل غياب الديمقراطية الحقيقية وكبت للحريات العامة عموما، تطرح فرضية

¹ كوهن جان ، المجتمع المدني و الديمقراطية، ترجمة الهلالي محمد، مجلة نوافذ، العدد الأول، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، يونيو 1998، ص: 65.



مسار تطور المجتمع المدني بالمغرب

وجود المجتمع المدني من عدمه في إطار تضارب فكرتين: هناك من يقر بوجود مجتمع مدني في المغرب و هناك من ينفي توفر النسق الاجتماعي المغربي على كيان من هذا القبيل².

إن اختيارنا لموضوع تطور المجتمع المدني بالمغرب، يرتبط بالأهمية التي أصبح يحظى بها في ساحة النقاشات الفكرية، اعتبارا للأدوار التي منحت له في السنوات الأخيرة و وعيا بأهميته في تكريس الديمقراطية التشاركية التي ارتكزت عليها الهندسة الدستورية الجديدة لدستور 2011. فبالرغم من وجود العديد من الأبحاث و الدراسات التي تناولت مفهوم المجتمع المدني بنية و مفهوما، فستكون هذه الدراسة إضافة نوعية على مستوى رصد توافق تشكل و تطور المجتمع المدني بالمغرب مع نظيره الدولي.

و عليه ستكون إشكالية بحثنا هذا على الشكل التالي: "ما مدى توافق نشأة و تطور المجتمع المدني بالمغرب مع سياق المتغيرات الدولية و الإقليمية في ظل الاتجاهات الموقفية التي تضع أطروحة المجتمع المدني بالمغرب موضع تساؤل".

للإجابة عن هذه الإشكالية البحثية يجعلنا الأمر نستند على فرضيتين مفادهما:

- إن المجتمع المدني في المغرب هو نتيجة تطور تاريخي حضاري وثمررة سيرورة طويلة، تختلف ظروف نشأته مع نظيره الدولي.

- إن مسألة الاعتراف بوجود مجتمع مدني بالمغرب من عدمه ترتبط أساسا بمستوى اعتماد الديمقراطية التشاركية كأسلوب في النسق السياسي المغربي.

سنعتمد في إجابتنا على هاتين الفرضيتين على المنهج التاريخي و على المنهج التحليلي و ذلك في محورين:

المحور الأول: المتغيرات الدولية و الإقليمية المساهمة في نشأة المجتمع المدني بالمغرب.

المحور الثاني: المجتمع المدني بين أطروحة النفي و الإثبات بالنسق المغربي.

² الحمزاوي زين العابدين النخبة السياسية و مسألة الثبات و التحول في النسق السياسي المغربي، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الأول، كلية الحقوق وجدة 2003/2004، ص: 84.



المحور الأول: المتغيرات الدولية والإقليمية المؤثرة في نشأة المجتمع المدني بالمغرب

إن الغاية من تتبع مسار تشكل المجتمع المدني بالمغرب ليس منها التأصيل التاريخي للمفهوم فقط، بل استيعاب كيفية نشأته وتطوره عبر المحطات الحاسمة في تاريخ المغرب و التحولات التي عرفتھا التنظيمات التقليدية التي كانت تنظم مجال العيش المشترك والتنظيمات الحديثة التي أصبحت أحد أهم أشكال التعبير الاجتماعي الحديث، فضلا عن معرفة أوجه الالتقائية الممكنة التي وسمت ظروف نشأة المجتمع المدني بالمغرب مع مثيله الغربي على اعتبار أن مفهوم المجتمع المدني هو مفهوم غربي المنشأ، لم يظهر في البلدان العربية و المغرب إلا في السنوات الأخيرة من القرن الماضي. و حتى نتمكن من رصد مدى توافق نشأة المجتمع المدني بالمغرب مع المتغيرات الدولية و الإقليمية لابد لنا من التعرف أولا على ظروف نشأة المجتمع المدني في الفكر الغربي و العربي (الفقرة الأولى) ثم التطرق بعدها لنشأة المفهوم وتطوره في المغرب.

الفقرة الأولى: المجتمع المدني في الفكر السياسي الغربي والعربي

إن التعرف على مسيرة مفهوم المجتمع المدني و تطوره التاريخي في الفكر الغربي ليس هدفا في حد ذاته بقدر ما يمثل أرضية ضرورية لتفهم أسباب شيوع المفهوم في الخطاب السياسي و الثقافة العربية و المغربية على الخصوص.

من خلال السيرورة التاريخية التي مرت منها فكرة المجتمع المدني، يمكن القول بأنها انتقلت من كونها أداة معيارية للتحليل النظري للتحولات الكبرى التي عرفتھا المجتمعات الغربية الأولى، بدءا من ميلاد الدولة في النظرية السياسية اليونانية و ارتباطها بمفهوم المواطنة كإطار قانوني يحدد حقوق و واجبات المواطن اليوناني، إلى اعتبارها نواة لأطروحة العقد الاجتماعي و انتقال العلاقة من المجال الغيبي الديني إلى المجال الدنيوي العقلاني، و انتهاء بكونها مدخلا أساسيا لتفسير الصراع الاجتماعي داخل الفضاء العمومي قبل أن تتحول فكرة المجتمع المدني إلى أحد أهم محرك للحراك الاجتماعي في أوروبا الشرقية.



فكيف كان ظهور المفهوم في الفكر الغربي (أولا) وكيف تم اقحامه و استعماله في السياق العربي الإسلامي

(ثانيا).

أولا: تطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر السياسي الغربي

إن التطرق للمسار العام الذي قطعه نشأة و تطور مفهوم المجتمع المدني في النظرية السياسية الغربية يستدعي منا استعراض الإسهامات النظرية للعديد من فلاسفة الفكر السياسي الغربي.

أ: المجتمع المدني من خلال نظرية العقد الاجتماعي

إن تتبع المسار العام الذي قطعه فكرة المجتمع المدني في الفكر الغربي، نجد أن الفضل يعود إلى الفكر اليوناني منذ حوالي 2000 سنة قبل الميلاد، لإعلان الولادة الجنينية للمجتمع المدني، حيث أشار إليه أرسطو Aristot باعتباره "مجموعة سياسية تخضع للقوانين" و قد أثار الفهم الأولي للمفهوم إشكالية عدم التمييز بينه و بين مفهوم الدولة، حيث اعتبر الفكر اليوناني عموما، وأرسطو Aristot خصوصا، أن المجتمع المدني مرادف للدولة، باعتبارها أسمى أشكال انتظام الجماعة، بحيث يتجاوز مفهوم العائلة والشعب⁽³⁾، وبالرغم من فضل مفكري اليونان في غرس البذور الأولى لفكرة المجتمع المدني في الفكر السياسي، إلا أنه يسود الإجماع بين مختلف الباحثين، على اعتبار التجربة التاريخية التي مرت بها المجتمعات الأوروبية في القرنين 17 و 18، وكذا الأفق الثقافي والفكري الجديد، الذي أسهم فلاسفة عصر الأنوار في رسم معالمه الأساسية بمثابة الإطار العام الذي احتضن ظهور فرضية المجتمع المدني لأول مرة⁴.

يؤكد "هوبز Hobbes على أن عملية الانتقال من حالة الطبيعة إلى حالة المدنية تتم بموجب عقد يتنازل بمقتضاه الأفراد عن كافة حقوقهم و سلطاتهم لصالح حاكم قوي، مقابل أن يلتزم هذا الحاكم بكفالة النظام و

3-محمد الغيلاني، المجتمع المدني، حججه مفارقاته ومصائره، دار الهادي للطباعة والنشر، 2004، ص: 21.

4-عمر بنزوي، مفهوم المجتمع المدني بين الفلسفة السياسية و السوسيولوجيا المعاصرة"، مجلة فكر ونقد، 2001 العدد 37، ص: 20.



مسار تطور المجتمع المدني بالمغرب

تحقيق الأمن و الطمأنينة للجميع، و بهذا يكون تأسس ما يعرف عند هوبز Hobbes بالمجتمع المنظم أو الدولة التي يرى فيها أنه ينبغي أن تقوم على وجود حاكم يتمتع بسلطة مطلقة و لا ينازعه فيها أحد⁵.

أما "جون لوك John Locke" فيرى أن حالة الطبيعة، تتسم بالسلام و الإخلاص و أن قانون الطبيعة يؤمن لهم قدرا كافيا من الحقوق و الواجبات، غير أن الخطر الوحيد الذي يتعرض له المجتمع في حالة الطبيعة، هو غياب العدالة الطبيعية وهذا نتيجة غياب الأنظمة و المؤسسات القادرة على تنفيذ القانون الطبيعي، و وضعه موضع التطبيق⁶.

وفي ظل التهديد الذي يتعرض له أفراد المجتمع، من جراء غياب سلطات قادرة على الضبط فيه، اتفق الأفراد على تكوين مجتمعا مدنيا، ضمنا لحقوقهم التي كانوا يتمتعون بها في ظل القانون الطبيعي، ثم تخلوا بعد ذلك عن إدارة شؤونهم العامة، لصالح سلطة جديدة، قامت برضاهم و تضطلع بمهمة صيانة حقوقهم الأساسية كحق التملك و حق الحياة و حق التمتع بالحرية، مقابل أن يلتزم أولئك الأفراد بطاعة تلك السلطة، طالما التزمت هي بما جاء في الاتفاق.

و في واقع الأمر، يرى جون لوك أن هذا التنازل ما هو إلا وسيلة لتحقيق هدف واضح، هو إقامة المجتمع المنظم، أي المجتمع الذي توجد فيه سلطة تحكم باسم القانون. أي أن السيادة تظل في يد الشعب أو الجماعة، التي من حقها استخدام القوة لفرض القانون الطبيعي⁷.

أما روسو Rousseau يقف وسطا بين "هوبز" و"لوك" فهو يرى أن انتقال الإنسان من حالة الطبيعة إلى حالة المجتمع المنظم، حيث يتنازل كل فرد عن كافة حقوقه الطبيعية للمجتمع بأسره، الذي تصبح له شخصية

⁵-حسن نافعة، مبادئ علم السياسة، الطبعة الأولى، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2002، ص: 2002، ص: 143 و 144.

⁶-حسن نافعة، مبادئ علم السياسة، مرجع سابق، ص: 145.

⁷-عبد السلام لعريفي، المجتمع المدني و دوره في تفعيل الديمقراطية التشاركية بالمغرب من خلال دستور 2011، رسالة لنيل دبلوم الماستر في القانون العام، ماستر العمل السياسي و العدالة الدستورية، جامعة محمد الخامس الرباط، السنة الجامعية 2017/2018، ص: 38.



مسار تطور المجتمع المدني بالمغرب

معنوية، و يتمتع بإرادة مستقلة عن إرادة الأفراد سماها روسو بالإرادة العامة و تصبح هذه الأخيرة هي صاحبة السيادة التي تجسدها الدولة⁸.

الثابت في فكر العقد الاجتماعي خلال القرن الثامن عشر أن عبارة المجتمع المدني أصبحت تدل على المجتمعات التي تجاوزت حالة الطبيعة و التي تأسست على أساس عقد اجتماعي وحد بين الأفراد و أفرز الدولة⁹، حيث تبلور مفهوم المجتمع المدني على أساس تعاقدني دنيوي من زاويتين، زاوية تحرره من هيمنة الكنيسة في إطار نفي نظرية الحق الإلهي أي تأسيس السلطة بمعيار أرضي و ليس إلهي¹⁰. هذا المفهوم الجديد للتنظيم السياسي، قائم على أساس التعاقد والحق، والحرية، والتنازل الطوعي في إطار اتفاق⁽¹¹⁾.

فالمجتمع المدني، حسب صياغته الأولى، هو "كل تجمع بشري خرج من حالة الطبيعة إلى الحالة المدنية، التي تتمثل بوجود هيئة سياسية قائمة على اتفاق تعاقدني"¹² و بهذا يمكن القول على أن فصل المجتمع المدني عن الدولة يعود الفضل فيه لنظرية العقد الاجتماعي، التي شكلت رحما واحدة لميلاد توأم المجتمع المدني و الدولة بشكل منفصل عن بعضهما البعض، بعد المخاض العسير الذي عاشته المجتمعات الأوروبية في سياق الحراك التاريخي والسياسي والاجتماعي و المد الثوري في كل من فرنسا و إنجلترا و الولايات المتحدة الأمريكية التي سمحت بتوفير الشروط الموضوعية لمثل هذا الفصل¹³.

ب: المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث

إن التحول الكبير والعميق الذي عرفه مفهوم المجتمع المدني بعد إنجاز التورات البرجوازية، و الذي تمت صياغته وفق التصور البرجوازي، وتحول إلى مرتكز أساسي للإيديولوجية الليبرالية، كان مع المفكر الألماني

⁸ - حسن ناعقة، مبادئ علم السياسة، مرجع سابق، ص: 155.

⁹ - أحمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2000، ص: 120.

¹⁰ - عبد الحسين شعبان، المجتمع المدني، الوجه الآخر للسياسة، من كتاب نوافذ و أغام، دار النشر ورده الأردنية، عمان 2009، ص: 41.

¹¹ - عبد الله حمودي، "مصدر المجتمع المغربي: رؤية أنثروبولوجية لقضايا الثقافة والسياسة والدين والعنف"، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء 2004، ص: 132.

¹² - ابن محمد السهول، "نخب المجتمع المدني في المغرب - دراسة سوسيوسياسية" دار الأمان، الرباط، 2015، ص: 19.

¹³ - زين العابدين حمزوي، إشكالية التناوب في ضوء التطور السياسي و الدستوري بالمغرب، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون العام، جامعة محمد الأول، وجدة، كلية العلوم القانونية و الاقتصادية و الاجتماعية، السنة الجامعية 1998-1999، ص: 108.



"هيغل"، حيث أصبح الفصل بينه وبين مفهوم الدولة أكثر وضوحا، فالمجتمع المدني يتكون من التنظيمات والنشاطات التي تنمو على أساس التعاقد الحر بين الأفراد خارج إطار العائلة والدولة، حيث يقول هيغل "Hegel" المجتمع المدني هو الحلقة الوسيطة بين الأسرة والدولة¹⁴ فهو الحيز الاجتماعي المتموضع بين مؤسستي الدولة والأسرة، فالمجتمع المدني عند هيكل يقصد به المجتمع الاقتصادي الذي يقع بين العالم البسيط الأسرة، و بين الدولة المتحكمة في وسائل الإنتاج، حيث يشكل المجتمع المدني مجالا لتقسيم العمل وإشباع الحاجات و في الوقت ذاته مجالا لتنافس المصالح الخاصة والمتعارضة باعتباره يحمي الحق المطلق للفرد. أما الدولة عنده فهي النظام السياسي القادر على حماية مصالح المجتمع المدني باعتباره منظومة غير مستقرة لأن كل فرد فيها منشغل فقط بتأمين ملكيته وتحقيق رغباته الخاصة¹⁵.

هذا الفكر الذي ميز بين الدولة والمجتمع المدني، سرعان ما تبناه الفكر السياسي الذي جاء بعد هيغل خاصة مع كارل ماركس Karl Marx الذي أقر بدوره هذا الفصل و اعتبر أن العوامل الاقتصادية عوامل حاسمة في التطور التاريخي للبشر، و ليست العوامل الاجتماعية و السياسية التي أكد عليها هيغل، و لا يعتبر ماركس المجتمع المدني استثناء لهذه القاعدة¹⁶.

قدم ماركس تعريفا للمجتمع المدني على أنه حلبة التنافس و فضاء للمواجهات بين المصالح الاقتصادية المتضاربة للمجتمع البرجوازي، عكس ما جاء في الفكر الهيجلي على أن المجتمع المدني ليس نتاجا للبنية الفوقية وإنما هو تعبير عن البنية التحتية وفضاء للصراع الطبقي¹⁷ وقد قرن مفهوم المجتمع البرجوازي بمفهوم المجتمع

14- عبد الله حمودي، "المجتمع المدني في المغرب العربي، تجارب نظريات وأوهام، مقال ضمن كتاب وعي المجتمع المدني بذاته، دار توبقال، 1998، ص: 223.

15- صالح ياسر، الديمقراطية و المجتمع المدني، سلسلة قضايا فكرية، منشورات طريق الشعب، بغداد، 2005، ص: 15.

16- مصطفى أبو خشيم، المجتمع المدني بين النظرية و التطبيق، مجلة دراسات، السنة السابعة، العدد الرابع و العشرون، 2006، ص: 21.

17- سهيل العروسي، "المجتمع المدني و الدولة، دراسة في بنية و دلالة المجتمع المدني والدولة و علاقتهما الترابعية" دمشق، دار الفكر، الطبعة الأولى، 2010، ص: 101.



المدني القائم على قوانين السوق الرأسمالية، و بالتالي فهو مجتمع برجوازي¹⁸ يسيطر و يكيف الدولة وليست الدولة هي التي تسيطر و تكيف المجتمع المدني¹⁹.

من خلال الرؤية الكلاسيكية لمفهوم المجتمع المدني، يمكن القول على أنها تميزت في مراحلها الأولى بالحديث عن الحق الطبيعي و الإلهي للمواطن في الحياة داخل جماعة، مما جعل المفهوم يتميز بالترادف مع مفهوم الدولة، بحيث كان فلاسفة العصور الكلاسيكية وفلاسفة العقد الاجتماعي يستخدمون الاثنين (المجتمع المدني و الدولة) كمرادفين، ليأتي التمييز على يد هيغل بين الدولة و المجتمع المدني، ليسير على نهجه كارل ماركس ، و إن كان كل على حسب رؤيته الخاصة.

ثالثا: المجتمع المدني في الفلسفة الغربية المعاصرة

اختفى مفهوم المجتمع المدني خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر ليعود إلى الظهور مجددا في القرن العشرين على يد انطونيو غرامشي Antonio Gramsci الذي ساهم بقسط وافر في بلورة الرؤية المعاصرة لهذا المفهوم.

اتخذت علاقة المجتمع المدني بالدولة معان جديدة، اتسعت دلالتها مع المفكر أنطونيو غرامشي²⁰ الذي غير المعنى الماركسي لمفهوم المجتمع المدني، حيث طرح هذا المفهوم في إطار نظرية الهيمنة الطبقية، وإعادة بناء استراتيجية الثورة الشيوعية، فالمجتمع المدني يمثل الأحزاب والنقابات والجمعيات ووسائل الإعلام والمدارس والكنائس، والمساجد، وفيه تتحقق وظيفة مهمة وحيوية وهي تحقيق الإيديولوجية و الهيمنة الثقافية على المجتمع من خلال المجتمع المدني⁽²¹⁾

18-عزمي بشارة، "المجتمع المدني، دراسة نقدية"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات الدوحة- قطر، الطبعة السادسة، 2012، ص: 71
19-فوزي التومي أبو سنيبة، العلاقة بين المجتمع المدني و الدولة، أطروحة دكتوراه في القانون العام، جامعة الحسن الأول، كلية العلوم القانونية و الاقتصادية و الاجتماعية-سطات، وحدة تدبير الإدارة المحلية، الموسم الجامعي 2011/2012، ص: 28
20-توفيق المديني، المجتمع المدني و الدولة السياسية في الوطن العربي"، دراسة من منشورات اتحاد الكتاب العرب 1997 الفصل الأول: التميز في الفكر الغرامشي إزاء الماركسية الكلاسيكية، ص: 96.
21-علي عبود المحمداوي، وحيذر ناظم محمد، "مقاربات في الديمقراطية و المجتمع المدني، دراسة في الأسس و المقومات و السياق التاريخي" دار صفحات للدراسات و النشر الطبعة الأولى 2011، ص: 72.



مسار تطور المجتمع المدني بالمغرب

على نقيض ماركس Marx، يرى غرامشي أن المجتمع المدني كمجموعة من التنظيمات الخاصة يعتبر جزءا من البنية الفوقية عن طريق الثقافة والأيدولوجيا وليس جزءا من البنية التحتية، وبذلك لم يعد فضاء للتنافس الاقتصادي، بل أصبح فضاء للصراع الأيدولوجي، مؤسسا لمفهوم جديد يميل إلى التوسط بين الدولة والمواطن²². وجوهر القول فإن المجتمع المدني في فكر غرامشي هو مجال سياسي أيضا، لكونه فضاء لتكوين الإيديولوجيات المختلفة و انتشارها²³.

و خارج هذا الجدل الفكري، فإن التجربة السياسية لعدد من بلدان أوروبا الشرقية خلال نهاية ثمانينيات القرن الماضي، قد حققت مشروع غرامشي حول تحقيق التغيير السياسي المنشود، لكن بشكل مقلوب، فبدل أن يساهم المجتمع المدني في توفير شروط إنجاز الثورة الاشتراكية، أدت إلى تمرده على مؤسسات الدولة و الحزب الواحد في البلدان الاشتراكية، بحيث أصبح المجتمع المدني كأداة للتغيير السياسي²⁴.

بعد عقود طويلة من الغياب عن حقل التداول الفكري الفلسفي والاجتماعي، جاءت عودة مفهوم المجتمع المدني في سياق أوربي خاص، يعكس التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتاريخية التي عرفتها مجتمعات أوروبا الشرقية، حيث عاد لي طرح من جديد بطريقة أكثر كثافة، وسياق جديد، يؤطر تمرد المجتمع ضد الدولة الاشتراكية، و مع انهيار المعسكر الاشتراكي، و ما بدا أنه انتصار المجتمع المدني في أوروبا الشرقي، بدأت عملية تعميم هذه الأداة المعيارية، على بقية بلدان العالم التي لم تتحقق فيها الديمقراطية الليبرالية بخاصة في العالم الثالث في بعض الحالات ككوريا الجنوبية و أمريكا اللاتينية و بعض البلدان العربية و الافريقية و التي باتت فيها موضوعة التحول الديمقراطي مدرجة على قائمة جدول الأعمال على الأقل، وبذلك أصبح المجتمع المدني بديلا

²²-عبد الحسين شعبان، "المجتمع المدني، الوجه الآخر للسياسة، كتاب نوافذ وألغام"، دار ورد الأردنية، عمان، 2009 ص:40

23 - Reger Gerard Schwrtz enberg ,sociologie politique ,Ed Montchestien,1977,p :92

²⁴- benoit Frydman , habermas et la société civile contemporaine, penser de droit, année 2004, p : 25.



عن الدولة الاستبدادية وشرطا لازما لبناء الديمقراطية وكان هذا هو تفسير المجتمع المدني الذي تبناه العالم العربي²⁵.

ثانيا: المجتمع المدني في المجتمعات العربية والإسلامية

إن بروز مفهوم المجتمع المدني بالعالم العربي الإسلامي مرتبط بالعديد من الرهانات في الخطاب والممارسة السياسية في الوطن العربي، فالرهان الأول يتعلق بحالة الليبرالية السياسية التي شهدتها بعض دول المنطقة وما رافق ذلك من إرادة القوى الاجتماعية، والرهان الثاني يتمثل في حالات أخرى، ترتبط بتجديد أشكال الممارسة السياسية و انتقال مجال الفعل السياسي من مواقعه التقليدية إلى مواقع جديدة، وهو ما يبرر عدم استخدامه في الحقل الأكاديمي العربي إلا في بداية الثمانينات²⁶.

كما إن الحديث عن إشكالية المجتمع المدني في البلدان العربية، هو حديث عن إشكالية أكبر ترتبط بمدى قابلية تأسيس مفاهيم الحداثة الغربية في هذه البلدان²⁷، فهناك أطروحتان رئيسيتان تتقاسمان الحقل الفكري العربي الإسلامي بخصوص الموقف من المجتمع المدني، فهناك من الباحثين و المفكرين العرب كانت لهم ردود أفعال تتراوح بين رافضين لتبني و استخدام مفهوم غربي المنشأ في بيئة مغايرة يشكل الإسلام أحد الروافد لثقافتها و آخرين يقبلون بعناصر المفهوم مع محاولة تطويعها لتلائم البيئة العربية. فالأطروحة الأولى تقول إن المجتمع المدني بمفهومه الحديث متجذر في البنى الثقافية و الاجتماعية للمجتمعات العربية الإسلامية، و الأطروحة الثانية تنفي قيام المجتمع المدني في هذه المجتمعات²⁸.

بالنسبة للأطروحة الأولى حاول أصحابها التنقيب على النواة الأولى لتشكل المجتمع المدني في المجتمعات العربية الإسلامية من خلال بروز أشكال من التنظيم الاقتصادي و الاجتماعي القائمة على أساس تراتبية

25-عزمي بشارة، مرجع سابق، ص: 44.

26- Abdelkader Zghal, « le concept de société civile et la transition vers le multipartisme annuaire de l'Afrique du Nord, 1989, Edition CNRS, p : 207

27- احمد المالكي، "الدولة في المغرب العربي: الإرث التاريخي وأنماط المشاركة السياسية، الطبعة الأولى، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، 2001، ص: 29.

28- فيصل جلول، الخيار الديمقراطي في العالم العربي، مقارنة أولية، مجلة الديمقراطية، السنة الثانية العدد 8، أكتوبر 2002، ص: 154.



مضبوطة تكون بمثابة الوساطة بين الدولة والمجتمع²⁹ أو قائمة على أساس ديني اجتماعي من خلال قيام مؤسسات للنفع العام و الخدمات الاجتماعية من تعليم و تطبيب و تعليم و هي أعمال قامت على أساس المبادرة أو الالتزام بفريضة الزكاة من قبل الدولة أو أهل الثروة، وشكل الوقف أحد أهم موارد هذه الخدمات وإطاراً مؤسسياً لها³⁰.

في حين أن الأطروحة الثانية مناقضة تماماً للأطروحة الأولى حيث هناك من ينفي قيام مجتمع مدني في التاريخ العربي الإسلامي على اعتبار أن المفهوم ولد وترعرع في المجتمعات البرجوازية والعلاقات الرأسمالية، وبالتالي، فهو أداة نظرية لا يمكن أن تلمس كحقيقة تجريبية متطورة تاريخياً، أو مطبقة - كلياً أو جزئياً- في الواقع العربي المعاصر⁽³¹⁾. وهو ما أكد عليه الباحث "عزمي بشارة" بقوله ليس لدينا اقتصاد سوق يعيد إنتاج هذا المجتمع، فأى مجتمع مدني نقصد؟ إن تدعيم المجتمع المدني يعني وجود مجتمع ينتج ذاته خارج الدولة.

بالرغم من هذا الجدل المحتدم حول تلمس وجود المجتمع المدني من عدمه في الفكر و التجربة العربية، فيمكن الحديث في هذا المقام عن بعض الاجتهادات التي قدمها بعض المفكرين العرب المعاصرين لتحديد مفهوم المجتمع المدني، و التي كانت تشير في البداية وفي واقع الأمر إلى تباينات واضحة بنية ومضمونا، لكن وفي وقت لاحق، يبدو أنه حصل نوع من الاتفاق المبدئي حول تحديد المفهوم.

و لعل أكثر التعريفات توافقاً مع الرؤية الغربية لمفهوم المجتمع المدني ما يطرحه أصحاب الاتجاه الليبرالي الذين يضعون شروطاً ثلاثة للقول بوجود مجتمع مدني تمثل في ضرورة توافر تنظيمات رسمية متنوعة الأنماط فيما بين الجماعات و التجمعات و الطبقات والشرائح الاجتماعية المختلفة، و توافر روح التسامح كقيمة جوهرية مقبولة من الجميع، و ضرورة وضع قيود على سلطة الدولة في علاقتها بالمجتمع المدني القائم على أساس رابطة

²⁹- يتجلى ذلك من خلال قيام مراكز عمرانية و هي عبارة عن محطات أخذت فيما بعد شكل المدينة الإسلامية (كالقاهرة و دمشق و فاس) تقوم على أنماط تنظيم العمل و علاقات التبادل في الأسواق و الحارات، و التي حملت دينامية اجتماعية عبرت عن نفسها بأشكال من التوازن بين التدخل الحكومي (السلطان الذي يتمثل في مؤسسات الوالي و القاضي و المحتسب و صاحب الشرطة و بين الحاجات الاجتماعية التي عبرت عن نفسها بابتداع أشكال من التنظيمات و المؤسسات الموازية لمؤسسات الدولة، للمزيد من المعلومات انظر، وجيه الكوثري: المجتمع المدني و الدولة في المجتمع العربي، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى دجنبر 1992، ص: 125.

³⁰- وجيه الكوثري: المجتمع المدني و الدولة في المجتمع العربي، مرجع سابق، ص: 128.

³¹- غازي الصوراني، "مفهوم المجتمع المدني وأزمة المجتمع العربي"، إصدارات الدراسات الجماهيرية، الطبعة الأولى فلسطين، 2002، ص. ص: 7 و 8.



مسار تطور المجتمع المدني بالمغرب

اختيارية يدخل فيها الأفراد طوعية و يضم كل المؤسسات الاقتصادية والثقافية والتنظيمات الاجتماعية و المؤسسات الدينية و التعليمية و الاتحادات المهنية و النقابات العمالية والأحزاب السياسية³²، و كل ذلك يتيح مساحة واسعة من الحرية و الاستقلال أمام مؤسسات المجتمع المدني لا يمكن للدولة أن تميل إلى تضييقها³³.

وفي نفس السياق يذهب سعد الدين ابراهيم إلى القول بأن المجتمع المدني هو "مجموعة من الممارسات التي تنشأ بالإرادة الحرة لأبناء أي مجتمع في استقلال نسبي عن المؤسسات الاثرية مثل الأسرة أو العشيرة أو القبيلة من ناحية و عن الدولة و مؤسساتها الحكومية من ناحية أخرى. وتلك التنظيمات تكون ملتزمة بقيم و معايير الاحترام و التسامح و الإرادة السليمة للتنوع و الاختلاف. و بهذا فإن مفهوم المجتمع المدني لدى سعد الدين ابراهيم ينطوي على ثلاثة مقومات أو أركان أساسية و هي: الفعل الإرادي الحر، التنظيم الجماعي والتسامح و قبول الاختلاف و الالتزام في إدارة الاختلاف مع الاخرين³⁴.

أما حسن توفيق ابراهيم فإنه يعرف المجتمع المدني بأنه مجموعة من الأبنية السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية والقانونية، التي تنظم في إطار شبكة معقدة من العلاقات و الممارسات بين القوى و التكوينات الاجتماعية في المجتمع، و يحدث ذلك بصورة ديناميكية مستمرة من خلال مجموعة من المؤسسات التطوعية التي تنشأ و تعمل باستقلالية عن الدولة³⁵.

وبغض النظر عن قابلية المفهوم للتطبيق في المجتمعات العربية الإسلامية، فإن مقاربة "محمد عابد الجابري"، للمفهوم تمت وفق المعطيات التاريخية والاجتماعية العربية، هو مجتمع المدن وأن مؤسساته هي تلك التي ينتجها المجتمع لتنظيم حاجياته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية فهي مؤسسات إرادية أو شبه

³²-هناك من المفكرين العرب من يجرع الأحزاب السياسية من مؤسسات المجتمع المدني، على اعتبار أنها تسعى إلى السلطة، و في حالة وصولها إلى السلطة سوف تكون خارج مكونات المجتمع المدني، و كذلك في سعيها إلى السلطة ستكون على علاقة بالدولة و أجهزتها. كما تجدر الإشارة إلى أن هناك من يعتبر النقابات المهنية خارج نطاق المجتمع المدني في، إذا افترضنا أن مبدأ الطوعية أحد المبادئ الأساسية في منظمات المجتمع المدني، لا سيما و أن الإلزام بالعضوية في تلك النقابات شرط ضروري لممارسة المهنة و هو ما يتناقض مع مبدأ الطوعية.

³³-أحمد شكري الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، مرجع سابق، ص: 30

³⁴-سعد الدين ابراهيم، المجتمع المدني و التحول الديمقراطي في الوطن العربي، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، دار الأمير للنشر و التوزيع، 1995، ص: 5

³⁵-واصف منصور، المجتمع المدني الضرورات و المحاذير، دار النشر المغربية، الدار البيضاء 2007، ص: 14.



إرادية يقيمها الناس وينخرطون فيها ويفوضونها بمحض إرادتهم، وهو بذلك يقوم بالتمييز بينها وبين مؤسسات المجتمع التقليدي التي تنتفي فيها إرادة الأفراد، بحيث لا يختارون الانخراط والانسحاب منها كالقبيلة والطائفة، وهو حين طرحه لإشكالية من المهيمن في الأقطار العربية؟ المجتمع المدني الحضري أو المجتمع القروي، فإنه يرى بأن الغلبة لهذا الأخير⁽³⁶⁾. كما يشير الجابري إلى ضرورة عدم اللجوء في الأخذ بالمفاهيم الغربية للمجتمع المدني كقوالب جاهزة و محاولة تطبيقها على المجتمعات العربية، و يؤكد على ضرورة اعتبار المرجعيات الأوروبية مجرد مرجعيات استشارية لا غير و يجب آلات تنقلي إلى نموذج يهيمن على الفكر و يوجه الرؤية، و يجب أن نتوجه إلى دراسة الواقع العربي و نلتمس تعريف المجتمع المدني منه³⁷. فهل كان لهذه الممتغيرات الدولية و الإقليمية أثرا على نشأة وبلورة المجتمع المدني بالمغرب؟

الفقرة الثانية: المجتمع المدني بالمغرب، التشكل و التطور

بالرغم من أنه لا جدال في كون نشأة المجتمع المدني بالمغرب، لا تختلف كثيرا عن نشأتها في البلاد العربية الإسلامية نظرا لكون هذه الشعوب تتقاطع في مجموعة من الخصائص والملازمات التاريخية والسوسيوقثافية فإن وجود تمايزات وسط هذه التقاطعات ميزة أساسية طبعت تجربة ميلاد المجتمع المدني بالمغرب.

أولا: مرحلة ما قبل الحماية

عرف المغرب كباقي الدول العربية الإسلامية أشكالا من التنظيمات الاجتماعية التي ساهمت بدور فعال في تأطير المجتمع. إذ نجد مجموعة من المؤسسات التقليدية الشعبية، وظفت لحماية الفرد من القهر المخزني أو القيام بالأعباء الاجتماعية. فقد كان للثقافة الإسلامية والأوقاف العرفية إلى جانب العلاقات السوسيواقتصادية و السوسيوسياسية دورا كبيرا في تشكيل هذه التنظيمات، من ذلك نجد مؤسسة القبيلة و الزاوية و الحنطة

36- محمد عابد الجابري، المجتمع المدني تساؤلات و افاق، ورقة قدمت ضمن الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية في موضوع، المجتمع المدني في الوطن العربي و

دوره في تحقيق الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 1992، ص: 45

37 حازم يحي، العلاقة بين المجتمع المدني و الديمقراطية في العالم العربي، الحوار المتمدن، العدد 2838، 2009، ص: 1.



مسار تطور المجتمع المدني بالمغرب

والكتاب³⁸ في هذا السياق يؤكد محمد الجابري على أن المجتمع المغربي إلى حدود الثلاثينات من هذا القرن- وهو تاريخ الميلاد الرسمي للحركة الوطنية- كان مجتمعا تؤطره القبيلة و الزاوية، حيث كانا إطارين اجتماعيين وحيدين ومتداخلين ينتظم فيهما أفراد المجتمع المغربي، أما الدولة(المخزن) فقد كان جهازا فوقيا يستمد سلطته و فاعليته بل و وجوده من نوع العلاقة التي يقيمها مع الإطارين السابقين³⁹.

إن أصل المجتمع المدني بالمغرب يعود إلى النظرة إليه كدولة تقسيمية في أوسع معاني الكلمة، لأن سكانه خضعوا طيلة قرون لنسق الأنساب الانقسامية، حيث مشاعر الولاء الأساسية في المغرب تتبلور حول الدين أو الانتماء إلى القبيلة، جعلت كل فرد من تحديد موضعه كهيكل اجتماعي واحد، مجتمع عصبية حيث كانت القبيلة فيه رأس تلك العصبية جميعا، وكان من الطبيعي أن تسيطر العلاقات المحلية وتنسج مؤسساتها في سياق مجتمع لم يكن قد حقق انصهارا وتجانسا اجتماعيا ووطنيا بالقدر الكافي⁴⁰.

و حسب بعض الباحثين فقد توفر المغرب على تقاليد عريقة في مجال التنظيمات الجمعوية، حيث كان العلاقات السوسيو اقتصادية تسمح للفرد بالاندماج داخل مجموعات منسجمة من أجل مواجهة تحديات العيش المشترك، كانت هذه التجمعات تخضع للقانون الإسلامي و للعرف القبلي، و كانت تسمح بتنظيم العمل المشترك في مجالات مختلفة (الفلاحة، السقي الرعي، التربية و التعليم الديني)⁴¹.

في سياق حديثنا عن المؤسسات التقليدية التي كانت تطلع بدور طلائعي في التاريخ السياسي المغربي نذكر مؤسستي الزاوية والقبيلة بحيث احتكرا هاذين التنظيمين تأطير المجتمع⁴². فإذا كانت القبيلة تعبير اجتماعي،

38 رشيد جرموني، المجتمع المدني بين السياق الكوني و التجربة المغربية، الفرقان، 2014، العدد: 74، ص: 27.

39 محمد عابد الجابري، المغرب المعاصر: الخصوصية و الهوية الحداثية و التنمية، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، الدار البيضاء، ص: 155.

40- Brahim Shoul, Société civile et Démocratie participative au Maroc, democratic Arab center, Berlin/Germany, 2021?P: 81

41- Ahmed Ghazali, Contribution a l'analyse du phénomène associatif au Maroc, Annuaire de Nord Tome XXVIII, Edition du CNRS, P :243.

42 - محمد عابد الجابري، المغرب المعاصر: الخصوصية و الهوية و الحداثة و التنمية، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، الدار البيضاء، 1998، ص: 155.



مسار تطور المجتمع المدني بالمغرب

يقوم على أساس القرابة و الدم و المحابة، فإن مؤسسة الزاوية شكلت تعبيرا عن امتزاج الدين بالسياسة، و لعبت

دورا تأطيريا شعبيا و مركزا إشعاعيا و ثقافيا و فكريا و تنظيميا واجتماعيا وسياسيا ودينيا⁴³

و إلى جانب المؤسستين السالفتي الذكر، يمكننا الحديث عن ما يسمى بـ "اجماعه" حيث احتلت مكانة

مركزية في النظام القبلي كأحد أهم المؤسسات الاجتماعية التي كانت سائدة، و التي لعبت دورا بارزا في الحياة

السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية في تاريخ المغرب، حيث أعطت نوعا من الاستقلالية للقبائل التي كانت

تعتمد على هذه المؤسسات في تنظيم العلاقات بين أفراد القبيلة وبينها وبين القبائل الأخرى، متخذة شكل

مؤسسات مستقلة و حكومات ذاتية تعتمد على العرف، و تتخذ المسجد الفضاء الرئيسي لتطبيق الشرع

الإسلامي، و المكان المفضل الذي تتخذ منه الجماعة أهم قراراتها⁴⁴.

لقد شكلت هذه التنظيمات التقليدية مجالا خصبا للتنظيم و الضبط الاجتماعي، لكن ستعرف نوعا من

التراجع الملحوظ لفائدة تنظيمات أكثر حداثة خاصة في الحواضر الكبرى و التي ستقودها نخبة من الفئات الشابة

التي تلقت تعليمها بفرنسا أو في بعض بلدان المشرق العربي، بعد أن حرصت على عصرنة العمل السياسي، و

تشكيل تنظيمات مدنية شبيهة بتلك المتواجدة في فرنسا بحيث ستشكل في ما بعد البذور الأولى لمجتمع مدني

عصري. و على العموم فالمجتمع المدني كمجموعة من المؤسسات القائمة بذاتها و التي تخضع لضوابط التنظيم و

التطوع و الإرادة الحرة لم تكن متواجدة في المجتمع المغربي قبل الحماية و إنما كانت تنظيمات اجتماعية تخضع

لضوابط الدين و العرق و الحاجة الاجتماعية كالزاوية و القبيلة و الجماعة وغيرها، و هي مؤسسات تقليدية

سابقة على المجتمع المدني.

43- علال الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، دار الطباعة المغربية تطوان، 1949، ص:97.

44 - Ali Amhan, Ljmaat(Jemaa) entre l'archaisme formel et le dynamisme de fait dans le haut Atlas, SMER, 1992, P :100.



السؤال الذي يمكن طرحه في هذا المقام، هل استطاعت التنظيمات التقليدية الصمود و التكيف والانصهار مع التنظيمات الحديثة التي ساقتها رياح الحداثة الغربية إلى دواليب الحياة العامة بالمغرب مع دخول المستعمر؟

ثانياً: مرحلة الحماية

لقد شكل نظام الحماية بمقتضى اتفاقية فاس 1912 نقطة تحول كبرى في تاريخ المغرب الحديث، حيث دخل المجتمع المغربي في سيورة من التحولات الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية و الثقافية، و وجدت أساليب العيش و التنظيم التقليدية التي كان المغاربة يعيشون في كنفها في مواجهة مباشرة مع الأساليب الحديثة في الحكم و الاقتصاد و المجتمع التي جاء بها المستعمر⁴⁵.

و كسؤال جوهري يمكن طرحه في هذا المقام، هل تمكن المستعمر من تفكيك و تحطيم التنظيمات التي كانت سائدة من قبل، أم أن استراتيجيته الاستعمارية سمحت بالحفاظ عليها للتفادي الدخول في مواجهة مباشرة مع المجتمع، و جعل الاستعمار مقبولاً قصد إضفاء نوعاً من المشروعية على سياستها الاستعمارية الرامية إلى إصلاح أمور الدولة و المجتمع؟

اصدم الاستعمار في بدايته بمقاومة شعبية تلقائية اعتمدت على التحالفات القبلية والعشائرية كنوع من التضامن ضد خطر الحماية. هنا برز دور المجتمع الأهلي التقليدي⁴⁶ المؤطر طبيعياً و مدعماً بعلاقات النسب

45 - فائز عمر محمد جامع، مؤسسات المجتمع المدني الأدوار و التحديات، مركز التنوير المغربي، السنة 2008، الطبعة الأولى، الخروم، السنة 2008، ص: 19.
46 - الفرق بين المجتمع الأهلي و المجتمع المدني: تتسم علاقات المجتمع الأهلي بميزات المجتمعات التقليدية ما قبل الوطنية، من عائلية و قبلية و طائفية و مذهبية، التي تستند إلى روابط القرابة و الجوار و المذهب و الطائفة و العشيرة. بناء مغلق، لأن الأقلية فيه لا يمكن أن تتحول إلى أكثرية، على العكس من المجتمع المدني، ذي البنية المفتوحة الذي يمكن أن تتحول الأقلية السياسية فيه إلى أكثرية سياسية. ولا بد أن نشير في هذا السياق إلى أن علاقات المجتمع الأهلي كانت تشكل حماية للناس في مواجهة الغرابة و رموز الدولة السلطانية. إضافة إلى روابط القرى و الدين و الطائفة و العشيرة، في حين المجتمع المدني مبني على التطوع و الإرادة الحرة و التطوع بعيد عن ما هو عائلي أو عشيري و قابلة هذه المؤسسات على التكيف و التوسع. كما يمكن التمييز بينهما من ناحية الانتاج، و من ثم علاقات الانتاج، حيث يرتبط المجتمع الأهلي بالانتاج الصغير (عائلي أبوي، للاكتفاء الذاتي بالأساس...) اما المدني فمرتبط بالانتاج الكبير و الموسع سواء افقياً أم عمودياً... هذه أهم الفروقات بين المفهومين.



مسار تطور المجتمع المدني بالمغرب

والانتماءات، بحكم الولادة لتكتلاته التي دعمتها الزعامات القبلية والزوايا الدينية، خاصة في الجبال كمؤسسات أهلية، وتبلورت هذه المقاومات في شكل حروب دامية قادها أبناء القبائل المغربية⁴⁷.

بشكل عام برزت أولى الأشكال التضامنية و التنظيمات المعادية للاستعمار مباشرة بعد نهاية الحرب الريفية، حيث تأسس أول تنظيم أطلق عليه " الرابطة المغربية" و كانت هذه الجمعية من الروافد الأولى للحركة الوطنية⁴⁸ وفي شمال المغرب بمجرد موافقة سلطات الحماية الإسبانية على مطلب الوطنيين بإصدار الظهير المتعلق بحرية الاجتماع و تأسيس الجمعيات في 23 شتنبر 1931. وتوالى بعد ذلك تأسيس الجمعيات في شتى المدن المغربية، التي بدأت تشتغل في ميادين عدة مع الحضور القوي للحس الوطني، وشكلت في الكثير من الأحيان ذراعا للحركة الوطنية في نضالها ضد المستعمر⁴⁹، بالرغم من استمرار الحماية التضيق على حرية تأسيس الجمعيات، بل وتزيد من تضيق الخناق على حريات التجمع و التنظيم⁵⁰.

هذا التوجه السياسي الجديد دفع بالسلطة الاستعمارية لوضع ترسانة قانونية لتقييد و إلغاء كافة الحريات الأساسية الخاصة والعامة⁵¹، حيث لم يكن بالإمكان تأسيس الجمعيات أو إحداث تغيير بها إلا بإذن الكتابة العامة للحماية التي تعطي تصريحاً مزدوجاً من لدن السلطة الوطنية و سلطة المراقبة، و هو ما ساعد على إنشاء أحزاب سياسية و جمعيات و نقابات من قبل الأجانب على حساب الأحزاب الوطنية، و بالموازاة شجيع الجمعيات ذات الأبعاد الترفهية أو الرياضية و التي لا تشكل خطراً على مصالح المستعمر السياسية. بذلك عرفت هذه الفترة تضيق الخناق على الجمعيات الوطنية التي لم تستطع الحصول على اعتراف قانوني والتي ظلت تعمل في الخفاء مما دفع بالسلطات الفرنسية إلى تعديل ظهير 1914 المتعلق بالجمعيات والمستوحى من القانون الفرنسي لفتاح

⁴⁷ -عبد الله حودي ، النسق الثقافي للسلطة في المجتمعات العربية الحديثة، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، الطبعة الثانية 2000، ص: 160.

⁴⁸ -عبد الكريم غلاب، تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب، الجزء الأول، مطبعة الرسالة بالرباط، 1987، ص: 38

⁴⁹ -عبد القادر العلمي، مقومات المجتمع المدني، الفرقان، 2014، العدد 74، ص: 14

⁵⁰ -محمد الغياط، جمعيات الشباب و تفعيل المجتمع المدني، مطبعة طوب بريس الرباط، الطبعة الأولى 2001، ص: 21

⁵¹ -عياش ألبير، المغرب و الاستعمار: حصيلة السيطرة الفرنسية، ترجمة عبد القادر الشاوي، الطبعة الأولى، أبريل 1985، ص: 112.



مسار تطور المجتمع المدني بالمغرب

يوليو 1901 بظهير سنة 1933، و ذلك بهدف الحد من تأسيس الجمعيات و ضبطها، حيث كانت المراقبة الإدارية عادة ما ترفض كل جمعية يؤسسها المغاربة⁵².

إن ظهور الحركة الوطنية كتكتل سياسي واجتماعي حديث ضد السياسة الاستعمارية ذات الطابع الاثني التي حاولت التفرقة بين المغاربة(العرب/ البربر)بواسطة الظهير البربري سنة 1930- اتخذت برنامج عمل يبدأ بالمطالبة بالإصلاحات⁵³ ثم صارت تطالب بالاستقلال، لكن عمل هذه الحركة لقي بمكائد سلطة الحماية التي لم تتردد في انتهاك حق المناضلين ومارست في حقهم أبشع أشكال العنف بين الاعتقالات والنفي، لأن المستعمر الفرنسي دخل إلى المغرب حاملا معه مؤسسات جديدة، عاملا على إعادة هيكلة البنى السياسية و الاجتماعية للبلاد، ليتمكن من تنفيذ مشروعه الرامي أساسا إلى استغلال البلاد على جميع المستويات. وقد جند المستعمر كل إمكاناته للهيمنة الشاملة من أجل احتواء المجتمع، واستمر هذا العمل إلى حدود الثلاثينيات، حيث أصبح الحديث عن سلطة مركزية استطاعت أن تفرض وجودها على كافة مناطق المغرب، كل ذلك ساعد على إضعاف البنى الاجتماعية التقليدية التي كانت سائدة وتهيئة الأجواء أمام توليد بنى تمثيلية جديدة⁵⁴.

إن هذه السيرورة الاجتماعية-الاقتصادية دفعت و لأول مرة في تاريخ المغرب بقوى جديدة إلى السطح، و دفعت هذه إلى قطع أواصر علاقتها بالبنى التقليدية التي كانت مشدودة إليها، و الاتجاه نحو تأسيس أطر مختلفة للتمثيل الاجتماعي: أحزاب و نقابات و جمعيات⁵⁵

52-محمد القنطري، المجتمع المدني و حماية المال العام بالمغرب، بحث لنيل الدكتوراه، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية و الاقتصادية و الاجتماعية أكادال، الرباط وحدة علم السياسة و القانون الدستوري، السنة الجامعية 2015/2016، ص: 60.

53-عبد اللطيف أكنوش: "تاريخ المؤسسات والوقائع الاجتماعية في المغرب" إفريقيا الشرق، ص: 137.

54-محمد البكوري، الحكامة الجيدة و المجتمع المدني، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الخامس-أكادال، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية-الرباط، شعبة القانون العام، وحدة علم السياسة و القانون الدستوري، 2013/2014، ص: 342.

55-عبد الإله بلقرزيز، في الديمقراطية و المجتمع المدني: مرآتي الواقع، مدائح الأسطورة، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2001، ص: 83.



ثالثا: مرحلة ما بعد الاستقلال

اتسمت هذه المرحلة بوضوح المسار الذي سيمضي فيه البناء السياسي للدولة الفتية، بالرغم من بروز الملامح الأولى التي ستوجه الحياة السياسية فيما بعد، و التي كان عنوانها الأبرز الصراع على السلطة. هذه المرحلة المتسمة بالغموض والالتباس سمحت باستكمال المجتمع المدني المغربي سيرورة تطوره الاجتماعي و السياسي داخل الجمعيات و الأحزاب و النقابات، فهذه الأشكال لم تعد غريبة على المجتمع المغربي، لكن الجديد هي أنها بدأت تنشط داخل مناخ سياسي مختلف، حيث جعلت الحركة الوطنية من تنظيم الحريات العامة و الحق في تأسيس الجمعيات في صدارة مطالبها السياسية، و لم يكن ظهور 1958 المنظم للجمعيات سوى تويجا لهذا المسار التطوري الذي ابتدأ في عهد الحماية بالرغم من ظروف التضييق و الحصار الذي فرضه المستعمر و استمر إلى غاية بناء الدولة الوطنية و وضع أول دستور لها، نص على مجموعة من الحقوق و الحريات و على رأسها حرية تأسيس الجمعيات⁵⁶.

و كنتيجة لذلك ساد حماس وطني للمشاركة في بناء المغرب المستقل، أدى ذلك إلى إنشاء العديد من الجمعيات باهتمامات متنوعة، و أدى التنافس بين الأحزاب الوطنية إلى تكوين جمعيات قريبة منها أو موازية لها⁵⁷. عرف وضع المجتمع المدني و وضع الحريات و الحقوق بشكل عام نوعا من التراجع مع الإعلان عن حالة الاستثناء سنة 1965 والتي أثرت بشكل سلبي على التجربة السياسية والحريات العامة و فاعليها من أحزاب و نقابات و جمعيات، تمت مصادرة الحريات العامة و هيمنة النفوذ المخزني التقليدي كوجه من أوجه الحكم المطلق. هذه العوامل أدت إلى التقليص نسبيا من حركية النسيج الجمعوي ووضعت الحواجز للحيلولة دون توسعه، و في غمرة الصراع بين الدولة و المجتمع، تأسست منظمات رديفة للقوى السياسية القمعية للدفاع عن الحريات و حماية كرامة المواطنين، حيث تأسست العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان سنة 1972، ثم

56-محمد القنطري، المجتمع المدني و حماية المال العام بالمغرب،، مرجع سابق، ص:62.

57-Abdellah Hammoudi, The réinventassions of Dar Imulk, U.S.A Harvad Middle Monographs, 1999, p: 167.



مسار تطور المجتمع المدني بالمغرب

الجمعية المغربية لحقوق الإنسان سنة 1979، ثم المنظمة المغربية لحقوق الإنسان سنة 1988، إلى جانب بعض المنظمات النسائية⁵⁸.

و لعل التراجع الذي شهده المجتمع المدني بين 1960 و 1975 هو ناتج بالأساس عن تقوية الدولة و ميولاتها السلطوية إبان الاستعمار و بعده⁵⁹ حيث ظهر مجتمع مدني جديد ولد في إطار الصراع ضد الاستعمار نفسه و حاول أن يفرض نفسه بعد الاستقلال فقبول بالرفض و المقاومة من طرف جهاز الدولة، بل إن هذه الأخيرة قد حاولت تدجين الأشكال التمثيلية و التعبيرية التقليدية و تحويل المجتمع المدني إلى مجتمع الدولة و جربت إخضاعه ، مما جعل هذه المرحلة تتميز بالاصطدام المباشر مع ما كان يشكل أنوية مجتمع المدني⁶⁰.

لقد انتهت السلطة إلى الاهتمام المتزايد بمؤسسات المجتمع المدني و تنامي الوعي لدى الدولة بالدور الذي من الممكن أن تقوم به هذا النوع من الجمعيات في ضبط إيقاع التحول الاجتماعي الذي يعرفه المغرب، بالتأثير في توجيه مسار انخراط المغاربة في الجمعيات واستغلال النخب في دعم كل المبادرات الصادرة عن الدولة، و ذلك لتحقيق هدفين مترابطين، هدف تجديد ولائها و هدف التنقيب على فرص تدعم بها ارتقاءها الاجتماعي والسياسي⁶¹.

خلال مرحلة الثمانينيات تم ضخ دينامية جديدة في المجتمع المدني المغربي، حيث حرصت الدولة على مواكبة عاملين اثنين، عامل داخلي يتمثل في احتواء جانب من تحولات المجتمع من خلال خلق جمعيات جهوية تنموية عبرت من خلالها الدولة عن رغبتها في خلق نوع من التضامن الجهوي، وعامل خارجي يتعلق بازدياد الاهتمام الدولي من طرف الحكومات الغربية فيما بات يعرف بـ " المنظمات غير الحكومية"⁶². و بذلك شهد المغرب بروز جيل جديد من الفاعلين غير الحكوميين في قلب الحياة الجمعوية المغربية، حين عبرت عدة فعاليات فكرية مستقلة على

58-عبد القادر العلمي، مرجع سابق، ص: 14

59-عبد الله حمودي المجتمع المدني و منهج المقارنة المشائمة، مقال ضمن " الرهان الثقافي وهم القطيعة: تجربة المسافة في مقارنة الزمن و التغيير، الدار البيضاء، دار توفال، 2011، ص: 76.

60-محمد البكوري، الحكامة الجيدة و المجتمع المدني، مرجع سابق، ص: 348.

61 -Ahmed Ghazali, contribution a l'analyse du phénomène associatif au Maroc, Op, CNRS,1989, P: 253

62 سعيد شحاتة، دور المنظمات غير الحكومية على الصعيد الدولي: الحاضر و المستقبل، مجلة المستقبل العربي، 1995، العدد: 119، ص: 220



مسار تطور المجتمع المدني بالمغرب

رغبتها من جهة الاهتمام بمشاكل وعضلات اجتماعية وفق معايير جديدة بعيدة عن المحفزات التقليدية (الأعمال الخيرية و الجمعيات الرياضية) و من جهة أخرى في امتطاء أشكال جديدة للتعامل مع السلطة و مؤسسات الدولة،⁶³.

مع نهاية الثمانينات و بداية التسعينيات من القرن الماضي، ساعدت التحولات السريعة، و الهامة التي عرفها المحيط الدولي على التنفيس عن وضع الحقوق و الحريات، حيث أصبحت الدولة المغربية أكثر انفتاحا على المجتمع المدني، مع الاتساع النسبي لهامش الحريات و عرفت منظمات المجتمع المدني نتيجة لذلك دينامية جديدة، و تزايد تأثيرها و انخرط الفاعل الجمعي كطرف منافس للدولة و الأحزاب اللذان كانا يحتكران الصراع داخل الفضاء العام⁶⁴.

مع مطلع التسعينيات تغيرت استراتيجية الدولة اتجاه المجتمع المدني بعد أن عجزت عن القضاء عليه بالمرّة أو منافسته بشكل كبير ولجأت إلى احتوائه و توظيف مؤسساته و موقعها في المجتمع⁶⁵ و هكذا بدأ الحديث عن إشراكه في إعداد البرامج الحكومية توسع حضوره في الأنشطة الرسمية و وسائل الإعلام و أصبحت تركيبة المجتمع المدني تشمل خليطا من المنظمات و الجمعيات التي تعمل في ميادين مختلفة و تزايد نشاطها بشكل لافت⁶⁶.

اتسمت المرحلة الحالية بتطور المجتمع المدني كما و كيفا، بحيث تزايد عدد المنظمات غير الحكومية واتسعت رقعة انتشار الجمعيات في جميع مناطق المغرب، كما تنوعت اختصاصاتها لتشمل جميع اهتمامات المواطن و مواكبة هذا التحول كان لابد للمغرب من إجراء تعديل على قانون الحريات العامة و إغناء ترسانته القانونية بالشكل الذي يتماشى و مبادئ الحريات العامة. و في ضوء التحولات الكبيرة التي عرفتها الحياة السياسية المغربية

⁶³-Guilain denooux et laurent gateau « a la recherche de citoyennete » in monde arabe maghreb machrek. N°150. OCT/DEC,1995,P:19.

⁶⁴-محمد القنطري، المجتمع المدني و حماية المال العام بالمغرب،، مرجع سابق، ص:64.

⁶⁵-Azzidine layachi « state, Sosiéty, and democracy in Morocco the limits of associative life » George Town university : the center for contemporay arab studies 1998,p :31.

⁶⁶ -H.Rifki « Essai d'analyse du mouvement associatif marocain » séminaire sur l'économie social,avril 1987.

خاصة بعد تولي الملك محمد السادس وما ترتب عنه لبناء دولة الحق و القانون. هذا البناء الذي يستلزم عنصرين اثنين: مجتمع سياسي يمارس السلطة و مجتمع مدني يضمن التوازن و لا يهدف إلى الوصول للسلطة نتيجة اختيارات حرة و نزيهة⁶⁷.

في المحصلة يمكننا التأكيد على أن قيام المجتمع المدني بالمغرب لم يكن مجرد رغبة ذاتية أو محاكاة للنموذج الذي أنجبته البلدان الغربية والعربية ، بل كان نتيجة لتحولات تاريخية و سياسية و حضارية فرضتها وضعية المغرب في سياق معركته ضد الاستعمار الذي عمل على إضعاف البنى الاجتماعية التقليدية التي كانت سائدة وتهيئة الأجواء أمام توليد بنى تمثيلية جديدة مستقاة من الفكر الغربي، فكان نتيجة انبثاق مجتمع مدني له خصوصية مغربية متأثرا بريح غربية أتى بها المستعمر لتعمل جنبا إلى جنب مع البنيات التقليدية الأم.

المحور الثاني: المجتمع المدني بين أطروحة النفي والإثبات بالنسق المغربي.

استأثر موضوع وجود أو غياب المجتمع المدني بالمغرب عددا كبيرا من الباحثين، و الجدل الذي أثاره هذا الموضوع يلخص اتجاهين، يذهب الأول إلى عدم وجود أي تنظيم يقارب تنظيمات المجتمع المدني في الغرب قبل التحديث، و يدعو إلى بناء صرح الدولة و المجتمع الحديثين مع الأمل في ظهور مجتمع مدني كنتيجة حتمية للتحديث و الآخر، يذهب إلى أنه ليس هناك أساس تاريخي أو ثقافي لاستيعاب نظام المجتمع المدني لأنه يتنافى و الأسس الثقافية و الدينية التي تنبني عليها المجتمعات المغاربية⁶⁸.

في هذا الصدد، يمكن استحضار مواقف الباحثين المغاربة حول تقبلهم لمفهوم جديد، حيث تأرجحت هذه المواقف بين من ينفي و من يؤكد وجود مجتمع مدني بالمغرب، و بذلك فرض المفهوم نفسه في ساحة النقاش الفكري.

⁶⁷ -فتح الله ولعلو، المجتمع المدني و التنميات الثلاث بالمغرب، مجلة الشعلة، العدد2، يونيو 1998، ص: 15.

⁶⁸ - عبد الله حمودي، المجتمع المدني و منهج المقارنة المتشائمة، مرجع سابق، ص: 331.



الفقرة الأولى: الموقف النافي لوجود مجتمع مدني بالمغرب

لقد انطلقت أطروحة نفي المجتمع المدني من فرضية أساسية مفادها: إن المجتمع المدني ينطلق من القاعدة، أي أن القاعدة هي التي تبرزه و تفرضه على الدولة، و ليست الدولة هي من تؤسسه و تفرضه على الجمهور⁶⁹. و تركز هذه الأطروحة أيضا على معطى استحالة قيام هذا المجتمع في غياب الديمقراطية على غرار المجتمعات الأوروبية الغربية⁷⁰. حسب هذه الأطروحة، يؤول أمر تعذر بروز المجتمع المدني في المغرب إلى غياب الشروط التاريخية التي أنتجت المجتمع المدني في المغرب، إذ يتعلق الأمر بتحولات سياسية واقتصادية وفكرية شهدتها المجتمعات الغربية مع تهيكل الدولة المركزية و استقلال المجال السياسي و تبلور النظام الرأس المالي و تصاعد الشعور بالمواطنة و وعي الفرد المواطن بفردانيته و بحقوقه المختلفة⁷¹.

ترجع صعوبة الحديث عن المجتمع المدني بالمغرب إلى طبيعة النظام السياسي و تقلص هامش الفعل المسموح به للفاعلين الاجتماعيين والسياسيين، ذلك أن أجهزة الدولة تسيطر على كل فضاءات التعبير و تراقبها و لا تسمح إلا بهامش ضئيل من النقد والاحتجاج الذي لا يجب أن يتجاوز في شتى الحالات الحدود المسموح بها. فالنظام المغربي الذي يصنف ضمن الأنظمة الأبوية يضع ضمن أولياته مراقبة فضاء الفعل السياسي و الاقتصادي و الثقافي مراقبة شديدة مما يستحيل معه ظهور أي مؤسسة أو تنظيم جماعي لا يحظى بالموافقة المسبقة⁷². خصوصا وأن الدولة المغربية تظل شمولية مخزنية-جامعة مانعة- بأساليب حديثة فالمخزن لا يزال

69 - إبراهيم أبراش، المؤسسات و الوقائع الاجتماعية، من شريعة الغاب إلى دولة المؤسسات، شركة بابل للطباعة و النشر و التوزيع، 1998، ص: 274.
70- Abdeslam Zesli, Le mouvement associatif marocain : développement social et positionnement politique Mémoire pour l'obtention du diplôme d'étude supérieures approfondies en Management du développement sociales, Université Mohammed V, Faculté des sciences juridique et sociales, Décembre 2007, p: 4.

71 - محمد سبيلا، هل هي فكرة سابقة لأوانها، مجلة افاق، عدد 3/4، 1992، ص: 229.

72 - حسن قرنفل، المجتمع المدني و النخبة السياسية، مرجع سابق، ص: 223.

يلقي بظلاله على المجتمع كله، ويتغلغل داخل شرايينه وأن المؤسسات الحديثة لم تستقل عن هيمنة المخزن، وتؤكد الدراسات أن المجتمع المدني يتقلص لحساب التدخل المتواصل للأجهزة الرسمية (القواد – الشيوخ)⁷³.

يؤكد الأستاذ محمد ضريف - هو من الباحثين الذين ينفون مسألة وجود مجتمع مدني بالمغرب- أن المجتمع المدني في المغرب هو مجتمع مدين في وجوده للسلطة في كل شيء، فهي التي منحتة مقومات وجوده، فالدساتير و الحريات ممنوحة و التناوب ممنوح، والسلطة لا تستمد مشروعيتها من المجتمع، وتبعاً لذلك فإن سؤال القطيعة يقتضي الانتقال من المجتمع " المدين " إلى المجتمع المدني، وتعبير آخر الانتقال من مجتمع "الرعايا" إلى مجتمع المواطنين⁷⁴. فحسب طرحه هذا، لا يتحقق وجود المجتمع المدني إلا في سياق قيام مجموعة من الشروط منها:

- الاعتراف بالفرد كوجود مستقل، فالمجتمع المدني هو مجال بروز الفرد المتحرر من كل الروابط و من كل القيود العائلية و الدينية، و الكل يخضع لمبدأ التعاقد بين الأفراد أحرارا و مستقلين؛
- الاعتراف بسيادة الشعب يتم التشديد على كون الشعب هو مصدر كل سلطة و أن لا إرادة تعلو إرادته؛
- الاعتراف بالفرد كمواطن له حقوق و عليه واجبات.

انطلاقاً من هذه الشروط، يبدو أن تحقق فرضية وجود المجتمع المدني مرتبطة بصيرورة عامة تتسم بسيادة الديمقراطية و هيمنة العلمانية و الفردانية، بدون هذا الثالوث لا حديث عن المجتمع المدني بالمغرب.

و بالتالي فإن الاهتمام بالديمقراطية و المجتمع المدني، في ظل غياب ديمقراطية العلاقات الاجتماعية والسياسية، سوف يظل مجرد محاكاة لنموذج سياسي جاهز من الناحية النظرية ليس إلا. لذلك فإن التساؤل عن

⁷³ - عبد الحق مودن: " المجتمع المدني في الكتابات المغربية " مجلة آفاق 2001، ص: 70 - 71.

⁷⁴ - محمد ضريف، الحقل السياسي المغربي: الأسئلة الحاضرة و الأجوبة الغائبة، المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، الطبعة الأولى، الدار البيضاء 1998 ص: 110.

فرضية المجتمع المدني بالمغرب يقتضي البحث عن مدى سماح المجال الاجتماعي و السياسي بالتخلي عن علاقات الزبونية التي تحكم صيرورته و تعطيه إحدى مظهراته و تجلياته⁷⁵.

هذه المقاربة تقع في صلب أطروحة النفي التي يدافع عنها متزعم السوسيولوجيا الوظيفية إرنست غيلنر في مؤلفه عن " المجتمع المدني ضمن السياق التاريخي " فهو يرى، انطلاقا من الشروط التي تحكمت في بروز هذا المفهوم في أوروبا، بأنه من غير الممكن الحديث عن مجتمع مدني خارج أوروبا و في مجتمعات تقليدية لم تعش تجربة الاقطاعية كما لم تعرف وجود ديانة تقبل الفصل بين السياسي و الديني بل و لا تشهد نمط إنتاج رأسمالي⁷⁶.

يعزز أحد المؤرخين التركيين إرغن أزيدان فرضية نفي وجود المجتمع المدني بحجة أنه لا يوجد إقطاع قابل لأن يقارن بأوروبا الغربية، كما لا يوجد أرستقراطية متوارثة، أو تراتب كنسي مستقل بذاته أو طبقة تجارية قوية و متمكنة أو اتحادات ذات نفوذ بالغ و لا جماعات تستقل بإدارة نفسها. هذه الملاحظات و إن كانت تتعلق بتركيا، و كذلك الأمر بالنسبة للدول الإسلامية في الشرق الأوسط و إفريقيا الشمالية، ليحدو حدوه إميل خودري حيث تبنى نفس وجهة النظر ليعممها كي تشمل كل هذه البلدان، انطلاقا من افتراض وجود ثقافة سياسية و تراث عربي و مغربي لا يتوافقان مع النماذج الديمقراطية للحكم⁷⁷.

و في نفس السياق المعزز لطرح نفي وجود المجتمع المدني بالمغرب، من الباحثين من يرى أن الدولة لا زالت تعرف نفس شمولية النظام التقليدي و أن المخزن لا زال يسيطر على المجتمع ككل و كذا المؤسسات الحديثة كالبرلمان، بحيث لم تتمكن من أن تستقل عن هيمنة الدولة بل إن هناك دراسات تهب إلى حد القول بأن المجتمع

75 - الحمزاوي زين العابدين، النخبة السياسية و مسألة الثبات و التحول في النسق السياسي المغربي، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الأول كلية الحقوق وجدة 2003/2004، ص: 86.

76 - عبد الله دمومات، مقارنة حول إشكالية المجتمع المدني في المغرب، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الحقوق، كلية العلوم القانونية و الاقتصادية و الاجتماعية، الدار البيضاء، نونبر 2002، ص: 61.

77 - عبد العزيز دحماني، رهانات المجتمع المدني في ضوء متغيرات النظام الدستوري المغربي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام و العلوم السياسية، جامعة محمد الخامس الرباط، السنة الجامعية 2016-2017، ص: 33.



مسار تطور المجتمع المدني بالمغرب

المدني في البادية مثلا يتقلص لحساب التدخل المتواصل لأجهزة الدولة، و أن النخبة القروية التي كانت تعرف استقلالية نسبية عن الدولة أصبحت تابعة للنظام الإداري الذي يمثل الدولة المركزية⁷⁸.

ما يمكن استخلاصه من أطروحات نفي وجود المجتمع المدني بالمغرب هو ثلاث خلاصات:

- الخلاصة الأولى: تتجلى في استحالة نشوء مجتمع مدني بالمغرب، بفعل كثافة الهياكل و البنيات الاجتماعية والسياسية بالمغرب (الزوايا، اجماعة، الحنطة، التوزيع، نقابا الشرعاء...).
- الخلاصة الثانية: هشاشة المؤسسات المدنية التي تبناها المجتمع المدني المغربي لا تتمتع بدرجة كبيرة من المقاومة ضد السلطة المركزية.
- الخلاصة الثالثة: التمسك بالتقليد في المجتمعات القروية و عجز الحداثة عن تقديم حلولها.

إن الرهان الذي تواجهه فرضية المجتمع المدني بالمغرب، يتمثل في حتمية المرور بمسار تحول تتوفر كل شروط نجاحه، خاصة السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية، بحيث تتم إعادة هيكلة الثقافة ونسق القيم ونظام التمثلات التي يهيمن على الإنسان المغربي حاليا، فيتحقق بذلك الانتقال من مفهوم الكائن إلى مفهوم المواطن مع ما يترتب على ذلك من إنتاج لمواقف وتجارب اجتماعية منسجمة مع فكر وفلسفة الاندماج والتعاقد المؤسساتي، لذلك فإن التساؤل عن مدى وجود مجتمع مدني بالمغرب يقتضي التساؤل عما إذا كان المجال الاجتماعي والسياسي يسمح بالتخلي عن علاقات الزبونية التي تتحكم في صيرورته وتعطيه إحدى تمظهراته وتجلياته وكذلك مدى قدرة الأحزاب على خلق ثقافة مدنية ديمقراطية وحول قدرتها على نقل فضائها المدني إلى حيز المجتمع المدني.

⁷⁸ -Abdelmalk Ahzrir « Paysans, élites rurales et politique agricole » Thèse d'état en sciences politique, FSJES de Marrakech, Décembre 1997.P : 183.



فما مدى مصداقية و صمود هذا الموقف النافي أمام الموقف المقر و المؤيد لفرضية وجود مجتمع مدني

بالمغرب؟

الفقرة الثانية: الموقف المقر بوجود مجتمع مدني بالمغرب.

مقابل التوجه الرافض لفكرة المجتمع المدني بالمغرب، نجد مجموعة من المفكرين المؤيدين لفكرة وجود مجتمع مدني بالمغرب ذو خصوصية مغربية له جذور تاريخية، قطع أشواطاً و مسارات عدة ليتبلور في شكله الحالي ويفرض حضوره في النسق السياسي المغربي ويبرئ لنفسه موقعا إلى جانب الدولة و مؤسساتها في ظل التحولات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية التي عرفها المغرب. فماهي الأسس التي انطلقت منها هذه المواقف المقرة بوجود مجتمع مدني مغربي؟

في المغرب فإن مفهوم المجتمع المدني لم يحظ بالاهتمام الكبير في كتابات و أبحاث المفكرين المغاربة إلا متأخراً، و كان ذلك بالضبط بعد عودة المفهوم للواجهة، عقب الأحداث التي شهدتها أوروبا الشرقية بداية السبعينيات من القرن الماضي، في خضم النضال ضد الأنظمة الشيوعية: و كذلك بسبب التحولات التي شهدتها النظام السياسي المغربي، و المتمثلة في الانفتاح الذي أبداه المغرب اتجاه التنظيمات السياسية و المجتمعية⁷⁹ و هذا الأمر فيه اقرار رسمي على وجود مجتمع مدني من طرف النظام السياسي المغربي حيث يفند فرضية نفي وجوده.

إن استنطاق الذاكرة التاريخية للمجتمعات المغاربة، نجدها تخالف النظرة التشاؤمية التي تنفي إمكانية قيام مجتمع مدني في المغرب، و ذلك بالنظر إلى أهمية الدور الواسطي الذي كانت تلعبه مؤسسات قروية و حضرية مثل الحنطة و الزاوية و اجماعة و غيرها والانخراط في هذه الشبكات كان حراً سواء تعلق الأمر بشبكة

79 - مولاي هشام المراني، هل مازالت أطروحة نفي المجتمع المدني قائمة بالمغرب؟ مجلة مسالك، العدد 56/55، السنة 2016، ص: 136.

منظمة كالحنطة و الزاوية أو شبه منظمة كدوائر العلم⁸⁰. بل و أكثر من ذلك نجد أنه كان لابد للسلطة المركزية من أن تلجأ إلى وساطة هذه التجمعات كي توطد سيطرتها. و في هذا الصدد أيضا، يمكن استحضار أمثلة على الدور الواسطي الذي لعبته هذه التنظيمات الخاصة في المغرب، فنجدها قد أخذت على عاتقها خلال القرن التاسع عشر وظيفة تبليغ شكاوي الشعب و تظلماته إلى الدولة، و كذا المطالبة بالإصلاح. فنقف هنا عند مؤسسات محددة، ليست ملجأ منازحا عن الحكم المركزي فقط، بل إنها كذلك قناة لنقل التظلمات من القاعدة إلى القمة، و وسيلة لإصلاح الحكومة بقصد أن تجاري ما يتوق إليه المجتمع⁸¹.

و ندرج في هذا السياق قول الكاتب عبد الكبير الخطيب بأن المغرب عرف ازدواجية من نوع خاص، فهناك المجتمع المدني وهناك المخزن، فرغم وجود ملامح المجتمع المدني بالموازاة تبقى مؤسسات المخزن حاضرة، و من خلال الحراك الاجتماعي الذي يعتبر المجتمع المدني القديم ما زال حيا، فهناك أشياء تغيرت مثلا في المدينة أو الحومة أو علاقات السكان بالمسجد في المجتمع القروي، لأن الدولة وسعت و طورت ألياتها لتطال المجتمع المدني بدوره الذي غير من أساليب اشتغاله⁸².

كما يستدل المدافعون على وجود مجتمع مدني بالمغرب على عدة مسارات وتغيرات، تكاثفت خلال العقود القليلة الماضية خصوصا بعد موجة الانتقالات الديمقراطية التي عرفتها دول العالم و خاصة الدول المغاربية، تمثلت في وجود نسيج جمعي مهم و متنوع يضم حركات حقوق الإنسان التي نشطت كثيرا وأصبحت تقوم بدور كبير في التأثير على السلطة من خلال المطالبة بفتح الملفات المتعلقة بالاعتقالات و الاختفاءات القسرية التي تعرض لها عدد كبير من المواطنين المغاربة، و جمعيات نسائية تطالب بالاهتمام بدور المرأة الاقتصادي والاجتماعي من خلال المطالبة بتعديل مدونة الأحوال الشخصية الشيء الذي أثار ضجة إعلامية وشعبية مضادة قادتها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ورابطة علماء المغرب.

80 - عمر البرنوصي، مفهوم المجتمع المدني بين الفلسفة السياسية الغربية و السوسيولوجيا المعاصرة، مجلة فكر و نقد، عدد 37، مارس 2011، ص: 21.

81 - عبد الله حمودي، المجتمع المدني و منهج المقارنة المتشائمة، مرجع سابق، ص: 68 و 69.

82 - عبد الله دمومات، مرجع سابق، ص: 57.



مسار تطور المجتمع المدني بالمغرب

كما يذهب بعض المفكرين إلى أن لكل بلد خصوصياته التي يجب مراعاتها فعلاقة المجتمع الإسلامي بالدين ليست هي علاقة الأوربي بالكنيسة المسيحية، لذا وجبت المزاوجة بين الموروث والتنوع الثقافي الذي يجب تطويره وتكييفه مع الظروف الدولية الجديدة وإكراهات الحداثة وجعله في خدمة المجتمع وليس عائقا يكرس من تأخره وكذا الاستفادة من التطور الحضاري والنقابي الذي وصلته الأمم المتحضرة وتسخيره لخدمة تطور المجتمع المغربي. وبالتالي فإن بناء مجتمع مدني بالمغرب لا يقتضي بالضرورة سلك نفس المسلك الذي اتبع في أوروبا لأن التعامل مع القيم الغربية ومدولة إسقاطها على واقعنا سوف يؤدي إلى دخول النفق المسدود، لذا وجب تركيب مجتمع بقوالب مغربية، عربية، إسلامية، ينهل شرعيته من الموروث الثقافي الحضاري المتنوع الذي تزخر به بلادنا⁸³.

إلى جانب الموقفين السابقين، هناك جانب آخر لا يؤمن حتى بجدوى الحديث عن وجود مجتمع مدني بالمغرب من عدمه، لأن المسألة متجاوزة، وذلك لكون المجتمع المدني لا يؤسس في لحظة زمنية معينة و متفق عليها، فتاريخه هو تاريخ نضال من أجل الحرية والديمقراطية، زيادة على ذلك فهذا السؤال لا يختزل الإشكالية و لا يعبر عنها، بل هو سؤال غير دقيق علميا لأنه لا يؤسس على فرضية انتقاء التباينات بين المجتمعات، و يفترض وجود نموذج مثالي و جاهز للمجتمع المدني ما علينا إلا أن نقارن ما عندنا بهذا النموذج المثالي، كما أنه يفترض عدم وجود مجتمع مدني بالمطلق، و هو ما يجعلنا نتساءل: أين يمكننا تصنيف و ترتيب هذا العدد الهائل من التنظيمات المدنية التي يعج بها المجتمع المدني بالمغرب، إذا أنكرنا بصورة مطلقة وجود مجتمع مدني بالمغرب؟⁸⁴.

بدورنا كباحثين، فنحن نتساءل فعلا عن جدوائية ترجيح فرضية عن الأخرى، ففي اعتقادنا لن تفيدنا الأمر في شيء، فلم يعد لهذا التساؤل من جدوى، بقدر ما السؤال الأنسب هو مدى فعالية العمل المدني بالمغرب. فلكل مجتمع خصوصياته، و إن كان مقبولا الاستعانة بالتجارب الأخرى على سبيل الاستئناس، من أجل التماس المزيد

83 -علي كنز: مقال منشور بجريدة العمل الديمقراطي، العدد 4، 2-8، دجنبر 2000.

84 - ابراهيم أبراش، المجتمع المدني: محاولة في التأصيل و نموذج للتطبيق، المجلة المغربية للإدارة المحلية و التنمية، العدد: 45/44 ماي/غشت 2002، ص: 89.



من الفعالية في تنظيمات المجتمع المدني، خاصة بعدما قطعت أشواطاً متميزة منذ أواخر السبعينيات من القرن الماضي، فيها امتداد للأشكال التقليدية التي عرفها المشهد المغربي من قرون، و أصبحت هذه التنظيمات الحديثة تكتسح مجالات متعددة كانت بالأمس محتكرة من طرف الدولة، بالرغم من علاقة المد و الجزر التي وسمت العلاقة بينهما، و هذا الأمر لم يمنع بروز قوى مدنية مستقلة ناضلت من أجل تحقيق المزيد من المكتسبات الحقوقية و الاجتماعية والاقتصادية. وبذلك فتنازع فكري النفي و الإقرار بوجود مجتمع مدني بالمغرب لا طائلة منها مادام الواقع يبرز وجوده بحكم الوظائف التي يقوم بها.



أهم الخلاصات:

من خلال هذه الدراسة يمكننا أن نخرج بمجموعة من الخلاصات التي تجيب عن الإشكالية المطروحة:

أولاً: إن الغاية من التعرف على مسيرة تشكل المجتمع المدني و تطوره في الفكر الغربي ليس هدفنا الأساسي بقدر ما كان الهدف منه هو توفير أرضية لاستيعاب سياق نشأة المجتمع المدني بالمغرب و جعله كمتغير من متغيرات التغيير السياسي و الإصلاح و إقحامه في الخطاب السياسي و الثقافي المغربي، بالرغم من أن الظروف التي أنجبت المجتمع المدني في المغرب ليست تلك التي أنجبتة في أوروبا نظرا لاختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتاريخية المميزة لكل بيئة.

ثانياً: يمكننا أن نخلص إلى أن مفهوم المجتمع المدني في المغرب خاصة، انبثق في ظرفية تاريخية مغايرة للبيئة الغربية فهو لم ينتج ليعبر عن طبيعة الاختلاف داخل المجتمع المنظم والمستقل عن جهاز الدولة، إنما جاء كنتيجة حتمية للظرفية التي عاشها في سياق معركته ضد الاستعمار و الانخراط في الدينامية السياسية الطموحة للحركة الوطنية و التي تقضي بإشراك كل قوى المجتمع في معركة التحرير و من بعد ذلك المشاركة في معركة بناء الدولة الوطنية بعد الاستقلال.

ثالثاً: يجب التأكيد على أن المجتمع المدني ليس حكراً على الغرب الرأس مالي، فإذا كان مفهوم المجتمع المدني هو إنتاج صرف للمجتمع الرأسمالي، و تتويج لصراع فكري عرفته أوروبا، فإن عددا كبيرا من الباحثين اعتبروا أن هذا المفهوم ليس له شكل واحد ولا يمكن أن يحمل القالب الغربي فقط، ذلك أن الديمقراطية حسب تعبير كارل بوبر تكون محكومة بتاريخ مجتمعاتها⁸⁵.

85 -فتيحة السوسي، إشكالية المجتمع المدني بالمغرب: نموذج جمعية المحامين، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، جامعة محمد الخامس، السنة الجامعية 2001/2002، ص:21.



رابعا: بناء المجتمع المدني لا يعني النقل الحرفي لخبرة المجتمعات الغربية، فالعناصر الأساسية لمفهوم المجتمع المدني كما تطور في الغرب، لا يمكن إعادة إنتاجها بصورة حرفية في بلدان العالم الثالث، و منها البلدان العربية، نظرا للاختلافات الثقافية و الحضارية من ناحية، و نظرا لفجوة التطور الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي من ناحية ثانية و إن كان للمتغيرات الدولية و الإقليمية يد كبيرة في التأثير على بلورة المجتمع المدني بالمغرب خاصة عند احتكاكه بالبنى الحديثة التي أتى بها المستعمر.

عموما يمكن التأكيد على أن المجتمع المدني كان دوما أحد المكونات الرئيسية الفاعلة داخل المجتمع المغربي فأشكاله و أساليبه عرفت تغيرات متكررة و مستمرة، حيث كانت مكوناته تتأقلم مع المستجدات الداخلية و الخارجية، كما كانت درجة تأثيره تتفاوت بحسب وثيرة علاقة الفاعل المدني مع الفاعل السياسي، التي تظل تحكمها المزاجية و التآرجح بين مبدأ الإشراف تارة و مبدأ الإقصاء تارة أخرى.

يمكن أن نختم بتأكيد محمد عابد الجابري، على أن المرجعيات الغربية أو العربية في الموضوع، سواء كانت واقعا تاريخيا أو اجتهادات فكرية يجب أن تبقى مرجعيات استشارية لا غير، حيث يجب أن لا تنقلب إلى نموذج سلف، يهيمن على الفكر و يوجه الرؤية⁸⁶.

⁸⁶- محمد عابد الجابري، المجتمع المدني: تساؤلات و افاق، مرجع سابق، ص: 40 و 41.



لائحة المراجع:

- أبراش ابراهيم، المجتمع المدني: محاولة في التأسيس و نموذج للتطبيق، المجلة المغربية للإدارة المحلية و التنمية، العدد: 44/45 ماي/غشت 2002.
- ابراهيم سعد الدين ، المجتمع المدني و التحول الديمقراطي في الوطن العربي، ، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية ، دار الأمير للنشر و التوزيع، 1995.
- أبو خشيم مصطفى، المجتمع المدني بين النظرية و التطبيق، مجلة دراسات، السنة السابعة، العدد الرابع و العشرون، 2006 .
- أبو سنيينة فوزي التومي، العلاقة بين المجتمع المدني و الدولة، أطروحة دكتوراه في القانون العام، جامعة الحسن الأول، كلية العلوم القانونية و الاقتصادية و الاجتماعية-سطات، وحدة تدبير الإدارة المحلية، الموسم الجامعي 2011/2012.
- أكنوش عبد اللطيف، تاريخ المؤسسات و الوقائع الاجتماعية في المغرب " إفريقيا الشرق.
- ألبير عياش، المغرب و الاستعمار، حصيلة السيطرة الفرنسية، ترجمة عبد القادر الشاوي، الطبعة الأولى، أبريل 1985.
- المالكي امحمد، الدولة في المغرب العربي: الإرث التاريخي و أنماط المشاركة السياسية، الطبعة الأولى، المطبعة والوراقة الوطنية مراكش 2001.
- البكوري محمد، الحكامة الجيدة و المجتمع المدني، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الخامس-أكدال، كلية العلوم القانونية و الاقتصادية و الاجتماعية- الرباط، شعبة القانون العام، وحدة علم السياسة و القانون الدستوري، 2013/2014.
- الحمزاوي زين العابدين، النخبة السياسية و مسألة الثبات و التحول في النسق السياسي المغربي، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الأول، كلية الحقوق و جدة 2003/2004.



- الحمزاوي زين العابدين، إشكالية التناوب في ضوء التطور السياسي و الدستوري بالمغرب، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون العام، جامعة محمد الأول، وجدة، كلية العلوم القانونية و الاقتصادية و الاجتماعية، السنة الجامعية 1998-1999.
- السهول ابن محمد، "نخب المجتمع المدني في المغرب – دراسة سوسيوسياسية" دار الأمان، الرباط، 2015.
- الصبيحي أحمد شكر، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2000.
- الصوراني غازي، مفهوم المجتمع المدني وأزمة المجتمع العربي"، إصدارات الدراسات الجماهيرية، الطبعة الأولى فلسطين، 2002.
- العروسي سهيل، "المجتمع المدني و الدولة، دراسة في بنية و دلالة المجتمع المدني والدولة و علاقتهما الترابطية" دمشق، دار الفكر الطبعة الأولى، 2010.
- العلمي عبد القادر، مقومات المجتمع المدني، الفرقان، 2014، العدد 74.
- الغياط محمد، جمعيات الشباب و تفعيل المجتمع المدني، مطبعة طوب بريس الرباط، الطبعة الأولى 2001.
- القانونية والاقتصادية والاجتماعية- الرباط، شعبة القانون العام، وحدة علم السياسة و القانون الدستوري، 2013/2014.
- الغيلاني محمد، المجتمع المدني، حججه مفارقاته ومصائره، دار الهادي للطباعة والنشر، 2004.
- الفاسي علال، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، دار الطباعة المغربية تطوان، 1949.
- المحمداوي علي عبود، وحيدر ناظم محمد، مقاربات في الديمقراطية و المجتمع المدني، دراسة في الأسس و المقومات و السياق التاريخي، دار صفحات للدراسات والنشر، الطبعة الأولى 2011.



- القنطري محمد، المجتمع المدني و حماية المال العام بالمغرب، بحث لنيل الدكتوراه، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال ، الرباط وحدة علم السياسة و القانون الدستوري، السنة الجامعية 2016/2015.
- الكوثراني وجيه، المجتمع المدني و الدولة في المجتمع العربي، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى دجنبر 1992.
- المديني توفيق، المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي، دراسة من منشورات اتحاد الكتاب العرب 1997 الفصل الأول: التميز في الفكر الغرامشي إزاء الماركسية الكلاسيكية.
- المراني مولاي هشام ، هل مازالت أطروحة نفي المجتمع المدني قائمة بالمغرب؟ مجلة مسالك، العدد 56/55، السنة 2016.
- برونصي عمر، مفهوم المجتمع المدني بين الفلسفة السياسية و السوسيولوجيا المعاصرة، مجلة فكر ونقد، 2001 العدد 37.
- بشارة عزمي، المجتمع المدني، دراسة نقدية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات الدوحة- قطر، الطبعة السادسة، 2012.
- بلقزيز عبد الإله، في الديمقراطية و المجتمع المدني: مراثي الواقع، مدائح الأسطورة، افريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2001.
- جامع فائز عمر محمد ، مؤسسات المجتمع المدني الأدوار و التحديات، مركز التنوير المعرفي، السنة 2008، الطبعة الأولى، الخرطوم السنة 2008.
- جلول فيصل، الخيار الديمقراطي في العالم العربي، مقارنة أولية، مجلة الديمقراطية، السنة الثانية العدد 8، أكتوبر 2002.



- كوهن جان، المجتمع المدني و الديمقراطية، ترجمة الهلالي محمد، مجلة نوافذ، العدد الأول، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، يونيو 1998.
- جرموني رشيد، المجتمع المدني بين السياق الكوني و التجربة المغربية، الفرقان، 2014، العدد: 74.
- حمودي عبد الله، مصير المجتمع المغربي: رؤية أنتربولوجية لقضايا الثقافة والسياسة والدين والعنف"، مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء 2004.
- حمودي عبد الله، المجتمع المدني و منهج المقارنة المتشائمة، مقال ضمن " الرهان الثقافي وهم القطيعة: تجربة المسافة في مقارنة الزمن والتغيير، الدار البيضاء، دار توبقال، 2011.
- حمودي عبد الله، النسق الثقافي للسلطة في المجتمعات العربية الحديثة" دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، الطبعة الثانية 2000.
- عبد الله حمودي، "المجتمع المدني في المغرب العربي، تجارب نظريات وأوهام، مقال ضمن كتاب وعي المجتمع المدني بذاته، دار توبقال 1998.
- شحاتة سعيد، دور المنظمات غير الحكومية على الصعيد الدولي: الحاضر و المستقبل، مجلة المستقبل العربي، 1995، العدد: 119.
- شعبان عبد الحسين، المجتمع المدني، الوجه الاخر للسياسة، من كتاب نوافذ و ألغام، دار النشر و ردة الأردنية، عمان 2009.
- عابد الجابري محمد، المجتمع المدني تساؤلات و افاق، ورقة قدمت ضمن الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية في موضوع، المجتمع المدني في الوطن العربي و دوره في تحقيق الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 1992.
- عابد الجابري محمد، المغرب المعاصر: الخصوصية و الهوية و الحداثة و التنمية، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، الدار البيضاء 1998.



- عمر البرنوصي، مفهوم المجتمع المدني بين الفلسفة السياسية الغربية و السوسيولوجيا المعاصرة، مجلة فكر و نقد، عدد 37، مارس 2011.

- غلاب عبد الكريم، تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب، الجزء الأول، مطبعة الرسالة بالرباط، 1987.

- فتيحة السوسي، إشكالية المجتمع المدني بالمغرب: نموذج جمعية المحامين، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام جامعة محمد الخامس، السنة الجامعية 2001/2002،

- لعريفي عبد السلام، المجتمع المدني و دوره في تفعيل الديمقراطية التشاركية بالمغرب من خلال دستور 2011، رسالة لنيل دبلوم الماستر في القانون العام، ماستر العمل السياسي و العدالة الدستورية، جامعة محمد الخامس الرباط، السنة الجامعية 2017/2018.

- منصور واصف، المجتمع المدني الضرورات و المحاذير، دار النشر المغربية، الدار البيضاء 2007.

- نافعة حسن، مبادئ علم السياسة، الطبعة الأولى، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2002.

- ولعلو فتح الله، المجتمع المدني و التنميات الثلاث بالمغرب، مجلة الشعلة، العدد 2، يونيو 1998.

- ياسر صالح، الديمقراطية و المجتمع المدني، سلسلة قضايا فكرية، منشورات طريق الشعب، بغداد، 2005.

- يحي حازم، العلاقة بين المجتمع المدني و الديمقراطية في العالم العربي، الحوار المتمدن، العدد 2838، 2009.

-Abdellah Hammoudi, The réinventassions of Dar Imulk, U.S.A Harvard Middle Monographs, 1999.

-Abdelkader Zghal, « le concept de société civile et la transition vers le multipartisme annuaire de l'Afrique du Nord, 1989, Edition CNRS.

-Abdelmalk Ahzrir « Paysans, élites rurales et politique agricole » These d'état en sciences politique, FSJES de Marrakech, Décembre 1997.



- Abdeslam Zesli, Le mouvement associatif marocain : développement social et positionnement politique, Mémoire pour l'obtention du diplôme d'étude supérieures approfondies en Management du développement sociales, Université Mohammed V, Faculté des sciences juridique et sociales, Décembre 2007.
- Ahmed Ghazali, Contribution a l'analyse du phénomène associatif au Maroc Annuaire de Nord Tome XXVIII, Edition du CNRS, 1989.
- Ali Amhan, Ljmaat (Jemaa) entre l'archaïsme formel et le dynamisme de fait dans le haut Atlas, SMER, 1992.
- Brahim Shoul, Société civile et Democratie participative au Maroc, democratic Arab center, Berlin/Germany,2021.
- Benoit Frydman , habermas et la société civile contemporaine, penser de droit, année 2004.
- Guilain denooux et Laurent gateau « A la recherche de citoyennete » in monde Arabe Maghreb Machrek. N°150. OCT/DEC,1995.
- Azzidine layachi « state, Société, and democratcy in Morocco the limits of associative life » George Town university : the center for contemporay arab studies 1998.
- H.Rifki « Essai d'analyse du mouvement associatif marocain »séminaire sur l'économie social, Avril 1987.
- Reger Gerard Schwrtz enberg , sociologie politique ,Ed Montchestien,1977.